المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 20-03-2006 العـــدد : 1998
الصفحـات : 16 المسلسل : 117

وظيفة مدير المدرسة تعادل الوزير لأنه المحرك الأول للعملية التربوية

المليص لـ"الوطن": أعدنا هيكلة أجهزة الوزارة لتتناسب مع المتغيرات

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 20-03-2006 العـــدد : 1998
الصفحـات : 16 المسلسل : 117

الدمام: فهد العيلي

أكد نائب وزير التربية والتعليم (للبنين) الدكتور سعيد المليص أن التعليم ركيزة أساسية لتقدم الشعوب والمحرك الرئيس لكوامن العطاء والإخلاص والإنتاج في كافة المجالات وأن أي أمة ترغب في الإصلاح والتطوير فإن عليها أن تتجه مباشرة إلى التعليم، وتناقش الآمال والصعوبات وتضع البرامج التطويرية له، مشيرا إلى أن التعليم في المملكة العربية السعودية حقق قفزات نوعية وكمية خلال مسيرته التاريخية التي امتدت أكثر من خمسين عاما.

وقال الدكتور المليص في حديث خاص بـ"الوطن" إن توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتخصيص اللقاء السادس للحوار الوطني لتطوير التعليم يمثل إضافة جديدة تؤكد اهتمام القيادة الكريمة بالتعليم ومخرجاته.

وأضاف أن هذا اللقاء والذي يعقد قريبا بمنطقة الجوف ويشارك فيه نخبة من خيرة التربويين والمهتمين يأتي ليؤسس لمرحلة جديدة من البناء التعليمي بمساهمة ودعم المجتمع ومشاركته، وذلك في خطوة حضارية راقية تضاف إلى سجل مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الذي نجح في تنظيم خمسة حوارات سابقة في مجالات كثيرة لها ارتباط بالتعليم بشكل أو بآخر.

وأكد أنه ستبذل كافة الجهود للتعاون مع المركز حتى يحقق هذا اللقاء أهدافه، فالتعليم مسؤولية الجميع، ولا يمكن أن يعمل التربويون بمعزل عن المجتمع الذي يعد شريكا فعالا وهاما سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات والقطاعات الحكومية والخاصة، مشيرا إلى أن هذا موضح في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وهو نهج سارت عليه الوزارة عبر تاريخها الطويل في جميع برامجها وخططها العملية.

هيكلة الجهاز الإداري

وحول إعلان الوزارة عن هيكلة جهازها الإداري والإدارات التابعة له وتوقيته والمستهدف من هذه الخطوة، قال الدكتور المليص إن مراجعة الأنظمة وأداء العمل بصفة مستمرة ومخطط لها مطلب إداري مهم لأي مؤسسة تسعى إلى النجاح، والوضع القائم في وزارة التربية والتعليم بحاجة إلى إعادة هيكلة - ليس تقليلا من قيمة المنجز الحالي - بل داعم له وبما يتفق مع التطورات الإدارية خاصة بعد توحيد التعليم تحت مظلة واحدة واتّضاح نتائج التطبيق، وهي نتائج مطمئنة، الأمر الذي تعمل عليه الوزارة حاليا وهناك لجنة تدرس الهيكل الجديد ونأمل أن تتمكن الوزارة قريبا من إنهاء التصور الخاص بالهيكل الذي سيقضي على الازدواجية في بعض المهام ويرشد القرار التربوي ويوحّد الجهود بما ينعكس على جودة العمل، وهذا الإجراء ليس جديدا، وأن الاطلاع على الهياكل التنظيمية لوزارة التربية والتعليم وغيرها خلال العقود الماضية يكشف اختلافا كبيرا بما يناسب طبيعة كل مرحلة.

وحول مشروع الاستفادة من الكفاءات الإدارية واستقطابها للعمل في الوزارة وفروعها المتعددة، أوضح الدكتور المليص أن لدى الوزارة مركز معلومات يضم قائمة بالتربويين المؤهلين وخبراتهم القيادية ويتم تحديثه باستمرار، بهدف التواصل مع هؤلاء الرموز بما يثري العمل وينشّط المشروعات القائمة والمستقبلية ويدعمها.

عودة المعلمين بوظائف إدارية

وعن عودة المعلمين الذين يعملون في وظائف إدارية إلى مدارسهم، ومبررات الوزارة في ذلك، قال إن الزملاء كانوا يمارسون دورا تربويا قياديا، وعندما انتهت المهمة التي كُلفوا بها فإن من الطبيعي أن يعودوا إلى مدارسهم ويؤدوا رسالتهم التعليمية حسب أنظمة الخدمة المدنية، ومن الفوائد المباشرة لقرار العودة تطعيم الميدان التربوي بخبرات مؤهلة، وسد حاجة المدارس من المعلمين، ولم يُتخذ هذا القرار إلا بعد التنسيق والتشاور المشترك، حيث تم تحديد الاحتياج الفعلي في الوزارة وإدارات التعليم عن طريق لجنة مختصة في الوزارة عقدت اجتماعات مباشرة مع القطاعات لتحديد الاحتياج ووضع الضوابط، والوزارة تنفّذ ما يحتاجه الميدان.

وعن الانتقادات الموجهة لقطاع الإشراف التربوي الوسط التربوي وهل لدى الوزارة رؤية لتطوير هذا القطاع، أوضح الدكتور المليص أن الإشراف التربوي جهاز مهم، وأرجو أن يتطور عمله بالشكل الذي يتّفق مع مسؤولياته، ويحقق رؤية الوزارة في إيجاد بيئة مدرسية متآلفة جاذبة للطلاب، ومحفّزة للعاملين، تستثمر قدرات عناصر العملية التربوية في المدرسة وتطوّرها بمهنية عالية، والذي أرجوه أن تنجح الوزارة في مشروع توطين الإشراف، والرفع من مكانة الإدارة التربوية للمدرسة، ونشر عمليات التعليم والتعلم والتنمية المهنية للمعلمين بمبادرات ذاتية ورغبة شخصية للتطوير.

وأضاف أن العملية التعليمية عملية تشاركية، يشترك في صياغتها كافة العاملين في الحقل التعليمي، لذلك فقد تغيّرت النظرة نحو مفهوم (التوجيه التربوي) الذي كان نظاما تعليميا سائدا في عقود مضت، حيث تطور المفهوم ليصبح دور القياديين العاملين هو دور إشرافي، فتغير تبعا لذلك المسمى الوظيفي لهم إلى (مشرفين تربويين)، ولتعزيز هذا المفهوم الجديد صدرت القواعد التنظيمية للإشراف التربوي التي حددت المهام ووصفت مسؤوليات الإشراف التربوي في خطابه الجديد المبني على تجديد روح العمل الإداري، لتحقيق سهولة التواصل بين العاملين في الميدان والمسؤولين في الإدارات التعليمية. وقد تم افتتاح مراكز جديدة للإشراف التربوي في مناطق ومحافظات تعليمية عدة. وكان من ثمار ذلك: التنافس بين المراكز في إبداع وابتكار طرق وآليات إشرافية جديدة مثل تجربة (المشرف التربوي المقيم) التي

الدكتور سعيد المليص

تعتبر واحدة من تجارب الإشراف التربوي المنفّذة حاليا في الميدان.

الإشراف غير التدريب

وحول اقتراح أحد التربويين تغيير مسمى مراكز الإشراف إلى مراكز الإشراف والتدريب وتطوير دورها لتكون مراكز إشرافية وتدريبية في الوقت نفسه، بين الدكتور المليص أن للإشراف التربوي مهام محددة وللتدريب التربوي مهام أخرى مختلفة، والجميع يعمل وفق منظومة تعليمية واحدة ومحددة الأهداف والمعالم، وقد لا يكون من المناسب الخلط بين المهام، بل المطلوب التركيز في اتجاه واحد لجودة المخرج الذي نريد، والوزارة ترحب بأي مقترح تطويري أو رؤية داعمة للقرار التربوي في أي جزئية تتعلق بتجويد وتطوير التعليم.

مدير المدرسة = وزير

وعن معايير اختيار مديري المدارس والصلاحيات الممنوحة لهم والتي لا تزال دون المستوى، قال الدكتور المليص إن وظيفة مدير المدرسة تعادل من حيث الأهمية وظيفة الوزير، فهو المحرك الرئيس للعملية التعليمية، وبيده أن تكون المدرسة نموذجية من حيث مستوى الطلاب وتميزهم وجودة أداء المعلمين وانتظام الدراسة ومناسبة البيئة التعليمية عموما.. هذه المسؤولية ليست سهلة بطبيعة الحال، وندرك تماما أن تحقيقها يحتاج صبرا وعملا متواصلا ودعما مناسبا، وتحاول الوزارة جاهدة دعم مدير المدرسة وفق الممكن من حيث الصلاحيات الممنوحة له

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 20-03-2006 العـــدد : 1998
الصفحـات : 16 المسلسل : 117

والدورات التدريبية ومنحه الحرية في تنفيذ البرامج والمشروعات التربوية المناسبة، وأكد أن الوزارة تدرس حاليا مشروعا جديدا لدعم مدير المدرسة ماديا ومعنويا ومنحه صلاحيات أوسع.

سعودة 18 ألف وظيفة

وحول إحصاءات الوزارة بأن هناك (18) ألف متعاقد في المدارس الأهلية وكيفية رفع نسبة السعودة فيها، قال الدكتور المليص إن الوزارة حجبت استقدام المعلمين في التخصصات التي يمكن شغلها بسعوديين، كما تم وضع قوائم في إدارات التربية والتعليم بالمعلمين السعوديين الذين يرغبون الالتحاق بالتعليم الأهلي، مع احتساب مدة خدمتهم في بطاقات المفاضلة للعمل في المدارس الحكومية وكان ذلك ثمرة للجهود المشتركة بين وزارتي التربية والتعليم والخدمة المدنية، ولا يتم صرف الإعانة السنوية للمدرسة الأهلية إلا بعد أن تحضر شهادة من مكتب العمل يفيد بتحقيقها نسبة السعودة المطلوبة، وهي وإن كانت نسبة متواضعة في بعض التخصصات إلا أن أملنا هو زيادة هذه النسبة بشكل متدرج ومدروس، وهناك لجنة أعضاؤها من وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل والغرف التجارية وممثلين عن المدارس الأهلية لتدارس موضوع رواتب المعلمين الذي يعد العائق الرئيس لتحقيق السعودة.

متطرفو التعليم

وحول ما كشفته الأحداث من أن هناك تشددا واضحا يستوطن عقول بعض المعلمين، والخوف من أن ينتقل إلى الطلاب الذين بعضهم ضمن الفئة الضالة، وبرامج الوزارة لمحاصرة هذا التشدد، وتعزيز الانتماء للوطن، قال الدكتور المليص إن الشباب السعودي على درجة عالية من الوعي بقيمة الوطن، وقد عبر طلابنا عن استيائهم من مظاهر الغلو والتطرف الشاذة، وشارك المعلمون والمعلمات بأفكارهم ورؤاهم بحماسة كبيرة لمحاربة هذه الآفة من خلال العديد من الفعاليات والأنشطة وعبر المجتمع بأكمله عن تضامنه مع الوطن من خلال حملة التضامن ضد الإرهاب.

وأضاف أن الجهات الأمنية تقوم بدورها وقد تمكّنت من السيطرة على فئة من رموز الفكر المتطرف والقضاء عليهم، ومحاصرة البقية، هذا من جانب. ومن جانب آخر فإن مجتمعنا السعودي مجتمع خيّر وتلاحظ ذلك من تعامل أفراده والتفافهم حول قضاياهم المصيرية والتعبير عن مواقفهم بوضوح، وقد أثبتت الحملة الوطنية للتضامن ضد الإرهاب التي أقيمت مؤخراً أن مجتمعنا السعودي بخير، وشبابنا على درجة عالية من التمسك بتعاليم ديننا العظيم والولاء له وطاعة ولي الأمر والانتماء لتراب هذه الأرض الطاهرة.

وأشار إلى أن لدى الوزارة العديد من المشروعات المهمة التي تهدف إلى الحيطة والحذر، ونشر مفهوم الحوار وقبول مبدأ الاختلاف.

ومن ذلك مشروع (الحوار في المدارس) الذي بدأت الوزارة في تطبيقه العام الدراسي الماضي تفاعلا مع (مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني) الذي وجه بإقامته خادم الحرمين الشريفين عام 1423 هـ وتقوم آلية الحوار على تنظيم لقاءات دورية بين الطلاب في كل مدرسة، وبين طلاب المدارس في جميع مراحل التعليم العام، بحيث يتحاور الطلاب حول موضوع معين، سواء كان ذلك الموضوع له علاقة بالعملية التعليمية مباشرة أم غير ذلك. وتعول وزارة التربية والتعليم كثيرا على هذا المشروع؛ بوصفه تدريبا عمليا لنشر ثقافة الحوار في المجتمع، ويتعلم الأبناء معنى (التسامح) وتقبل الرأي الآخر ومن الأنشطة الحوارية المهمة تنظيم لقاءات للطلاب مع كبار المسؤولين في الدولة، فقد أقيمت عشرات اللقاءات مع أمراء المناطق، والوزراء، والمسؤولين وشخصيات المجتمع في عدة مجالات؛ بالإضافة إلى ذلك فإن لنشر قيمة الحوار عوائد حسنة على مستوى تنمية الشخصية من خلال القدوة الحسنة التي تسهم في رسم طرق النجاح المستقبلية للطلاب.

من جهة أخرى بدأت الوزارة تطبيق مشروع (حوار المعلمين) كون الحوار ميدانا خصبا منتجا للأفكار، وطريقا ضروريا للتفاهم والمشاركة في تفعيل القرارات والتحمس لها، ويضم المجلس جميع المعلمين، بحيث تكون مجالس دائمة ومستمرة لها برامجها وخططها وآلياتها العامة.

وقال إن الوزارة تأمل أن ترسم هذه المجالس التي تعبّر عن ثقة الوزارة في معلميها طريقا منظما للحوار في المؤسسات التعليمية ،تراعي الآداب والأصول للوصول إلى الحقيقة، وتتحقق الأهداف التي ننشدها، ومنها: الإخلاص، وتنمية العقل والفكر، وتقدير الذات، وإثراء التجارب والخبرات التي من شأنها تحديث التعليم وتطويره باستمرار دور الإعلام وعن دور الإعلام في دعم العملية التعليمية أكد الدكتور المليص أن وزارة التربية والتعليم تعتبر الإعلام شريكا مهما ومؤثرا في العملية التعليمية، ومن هنا جاءت توجيهات وزير التربية بعقد اللقاء الإعلامي حيث دار نقاش طويل امتد زهاء ثلاث ساعات، وكان المتحدث الأبرز هم الكتاب الذين دعوناهم لنستمع إليهم أكثر مما نتحدث نحن التربويين.

أما تعليقاتهم على ما دار في اللقاء وما يتعلق بجوانب العملية التربوية والتعليمية فقد تباينت وهذا أمر صحي لا ينبغي أن نتضايق منه على الإطلاق، ولم نتوقع أن نقرأ غير ذلك لأن دور الكاتب الأساس هو (النقد) ومن يعتقد غير ذلك، فهو يطلب المستحيل والمخالف لطبيعة العمل الصحافي.

وأكد الدكتور المليص أن النظرة للحوار تغيرت، وارتقت الصحافة كثيرا واتّسعت مساحة الحرية المنضبطة المسؤولة وكل ما نتمناه هو أن نتواجد جميعا على أرضية مشتركة لتطوير التعليم وخدمة وطننا الكريم.